العلاقة بين السلطتين المدنية و العسكرية الفرنسية و أثرها على إستراتيجية "حرب الجزائر"

(فترة 1958-1962) مقاربة نظرية

أ.د.فغرور دحــو

جامعة وهران

إن الجيش الفرنسي وعلى طول تاريخ فرنسا الاستعماري، ظل حاضرا يؤثر ويتأثر من جميع التحولات الداخلية والخارجية التي تفاعلت معها الأمة الفرنسية. فالعلاقة بين السياسي والعسكري أو بالأحرى بين ساسة فرنسا و قادة جيشها لم تكن دائما علاقة مرنة بل ظلت -وعلى فترات- يشوبها كثير من سوء الظن والإحساس المتبادل بالتفريط بالمصالح العليا للأمة[1].

من المعروف أن مؤسسة الجيش ظلت تجر عبء الإرث التاريخي القائم على كثير من الانكسارات، فمعركة واترلو الشهيرة أنهت الحلم النابليوني و سيدان أسقطت الإمبراطورية الثانية، أما الحربين الكونيتين الأولى و الثانية فلم تزد الأمور إلا تعقيدا، ولو لم تكن هناك اشراقة المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية لظل عار حكومة فيشي يطارد فرنسا إلى يومنا.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فلم تزد علاقة السياسي بالعسكري سوى تعقيدات و توترات: البعض منها خامد و البعض الآخر طفا على السطح مرة أولى في تمرد أتى بديغول إلى سدة الحكم سنة 1958 و مرة ثانية في تمرد حاول إبعاده عن السلطة نهائيا. و هي المرحلة التي تتزامن مع ميلاد الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

ولكن قبل هذا و ذاك مرت فرنسا بتجربتين كان لهما الأثر البالغ على عقلية ساستها وعسكرييها وهي على التوالي حرب فيتنام وحرب الجزائر. إن حرب فيتنام أضافت للإرث التاريخي الفرنسي انكسارا لم يزد علاقة السياسيين

بالعسكريين سوى نفورا وقطيعة. إن ديان بيان فو لم تكن هزيمة عسكرية فرنسية فادحة فحسب بل كانت انبعاثا بل تقوقعا على الذات قيّد الإرادة الفرنسية و حبسها مدة من الزمن إلى أن حررها منها ديغول في الخمسينات و لكن بعد أي ثمن؟.

إن أول تجربة فرنسية مع الحرب الثورية حدث في نفس المكان الذي سوف تتلقى فيه أمريكا أول نكسة عسكرية في تاريخها تحولت إلى عقدة نفسية لم تتحرر منها سوى في التسعينات مع حرب الخليج ألا وهي الهاجس الفيتنامي The Vietnamese Syndrome ومثلما كان الأمر بالنسبة لأمريكا فإن التبعات السيكولوجية على فرنسا كانت مرهقة. فلقد مثل ما اصطلح على تسميته "الحرب القذرة" La Sale Guerre آفة بالنسبة للجيش النظامي الفرنسي.

مع ذلك ظل حلم الاستراتيجيين العسكريين الفرنسيين سواء في فيتنام أو في الجزائر هو البحث و التأكيد على إمكانية تحقيق النصر العسكري حتى في ظروف هذا الأسلوب من الاقتتال. و لقد جاءت كتابات أولئك الاستراتيجيين في إطار نظرية أرادوها شاملة و متماسكة عبروا عنها بمصطلح La Contre révolution أي مناهضة الثورة أو الثورة المضادة.

عموما إن فلسفة الثورة المضادة هي إنتاج الفكرالغربي من أجل الاستهلاك الداخلي لشعوبه، وهي تهدف في غايتها إلى الترويج بإمكانية تحقيق النصر وربح المعركة ضد الحركات الثورية، و لهذا فواضعي هذه الفلسفة ينطلقون منذ الوهلة الأولى من إملاءات قائمة على أساس وضع خطوط حمراء ضد أي محاولة بحث عن تفاهم مع المتمردين. لأن مثل هذا المسعى يعتبر في نظرهم قمة الضعف والتخاذل. كما أنهم ينطلقون في فهمهم للوضعية الثورية من دراسة الأسباب والحالة العامة التي أوجدتها مع أمل التمكن من قلب الأمور لتصبح في صالح الجهة القامعة للثورة. و في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنه و بالرغم من كرههم الشديد للثورة فإنهم متشبعون بكل ما أنجبته أدبيات الثورة على أيدي منظريها أمثال ماوتسي تونج، و شي غيفارا، و رجيس دي بري، و هوشي منه،

و غيرهم. و على سبيل المثال، كثير ما يستشير هؤلاء بماوتسي تونج الذي حدد ثلاثة مراحل للحرب الثورية.

المرحلة الأولى: مرحلة الدفاع الاستراتيجي، و فيها يكون الثوار في حالة ضعف مقارنة بالسلطة، حيث يقتصر هدفهم على حفظ البقاء.

المرحلة الثانية: مرحلة التكافؤ الاستراتيجي حيث تعرف هذه المرحلة تزايد في نمو قوة الثوار، يقابلها تراجع نسبي في قوة النظام القائم، على أن تصل المعادلة القتالية إلى وضعية يتعذر على القوتين المتقاتلتين إخضاع بعضهما البعض.

المرحلة الثالثة: مرحلة الهجوم المضاد الاستراتيجي، حيث يتمكن خلالها الثوار من استرجاع المبادرة وتوجيه الضربة القاضية إلى الخصم و إلحاق الهزيمة به.

في منظور منظري الثورة المضادة أمثال جوليان بياجي، تنقسم نفس المرحلة المذكورة من جانب السلطة القائمة إلى ثلاثة مراحل، حيث تكون المبادرة خلال الفترة الأولى في صالح قوى التمرد. لأن تنظيمهم و سرية حركتهم وتحركاتهم تجعل من الصعب على قوى النظام التعرف عليهم أما خلال المرحلة الثانية، فتواصل قوى التمرد في الاحتفاظ بالمبادرة إلا أن في المقابل تشرع قوى النظام في تكييف نفسها مع الوضعية الجديدة. فخلال هذه المرحلة نلاحظ كذلك تطوير وترقية علاقات العمل بين الإدارة المدنية و الإدارة العسكرية، في نفس الوقت وعلى صعيد مستوى الإجراءات العملية تقوم الإدارة العسكرية بجلب تعزيزات وتجهيزات جديدة إلى المناطق المضطربة، كذلك تقوم قوى النظام بتحديد كل المناطق المشكوك في خضوعها إلى المتمردين و إفراغها من السكان بحيث يتم ترحيل هؤلاء إلى مناطق أخرى[2]. فكل هذه الترتيبات ما هي إلا مقدمات للمرحلة اللاحقة التي تهدف خلالها قوى النظام إلى الخروج من مرحلة "إحباطات المرحلة الأولى والثانية" والدخول في المرحلة الأخيرة في جو يغمره ضمان النصر القريب.

إن العنف الثوري و العنف المضاد كلاهما نالا حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين، و تفاديا للوقوع في أي تكرار لمفاهيم مشتركة بين أنصار المدرستين، سوف نحاول و بإيجاز شديد رسم الخطوط الأساسية التي ينفرد بها أنصار العنف المضاد.

في المرتبة الأولى، تقوم نظرية العنف المضاد على الاعتقاد بأن النظام القائم يمكنه أن يربح الحرب ضد خصومه الثوار، و انطلاقا من هذا الاعتقاد، فإن أنصار هذه النظرية يسعون إلى رسم خطوط عريضة لإستراتيجية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

تاريخيا، لقد عرف العالم الغربي ثلاث مدارس خاصة بمناهضة الثورة، وهي على التوالي المدرسة الفرنسية، والبريطانية والأمريكية، وهي كلها مدارس برزت إلى الوجود كرد فعل لمراحل تاريخية مرت بها تلك البلدان. و لعل أحسم مرحلة ساعدت بشكل أو بآخر في صقل عقلية كل هذه المدارس مجتمعة هي هزيمة فرنسا في ديان بيان فو وهي النكسة التي جعلت المخططين العسكريين الفرنسيين ينكبون على دراسة أسباب هزيمتهم وإمكانية تفادي وقوع ذلك في المستقبل، هذا مع العلم أن حرب الهند الصينية لم تكن لتنتهي حتى اندلعت نار ثورية لا تقل ضراوة عنها في مستعمرة لا تبعد كثيرا عن فرنسا و هي الجزائر.

عموما، و بحثا عن أسباب الهزيمة انقسم الرأي العام الفرنسي إلى قسمين، قسم أرجع الهزيمة إلى عدم ثبات فرنسا على سياسة واحدة وهو رأي مستنبط من الوضعية العامة التي كانت تعيشها فرنسا والمشحونة بسوء العلاقة بين القادة العسكريين الميدانيين والسياسيين في مختلف الأحزاب المتعاقبة على الحكم في باريس. وقسم آخر اعتقد أن فرنسا كانت تخوض حربا خاطئة و مخالفة تماما لما كان عليها أن تخوضه.

لقد اعتقد أنصار هذا الرأي الأخير، بل و لا زال العديد منهم يعتقد أن فرنسا خاضت حربا كلاسيكية ضد عدو متستر مارس حربا تحريضية. لقد وجدوا أن أسلحتهم و تدريباتهم و تنظيمهم لم يجد نفعا مع عدو لا يمكن إجباره على

خوض المعركة إلا إذا كانت كل الفرص لصالحه. عن طريق الإمعان في أسباب نكساتهم في الميدان العسكري، وجد المخططون الإستراتيجيون الفرنسيون الأجوبة لتساؤلاتهم في كتابات ماوتسي تونج. و عليه "أفرغ" الفكر الماوي من محيطه الفكري و الإيديولوجي و استعمل كمرجع أساسي لفهم وإدراك ما اصطلح على تسميته "بالحرب الثورية".

لقد وجد الإستراتيجيون الفرنسيون أن أولى اهتمامات الثوار تقوم على علاقتهم بالسكان. فالثوار كما هو معلوم يعتمدون اعتمادا شبه كلي على دعم الجماهير، و عليه فكر القائمون على مناهضة الثورة على الاعتناء بهذا الجانب، والبحث عن إمكانية توظيفه لصالحهم. وفي هذا المضمار جاء الحل في استعمال القوة و الإقناع للحيلولة دون هيمنة الثوار على الجماهير بل و كسبهم إلى قضية قوى النظام.

إن مسألة كسب الجماهير و تعاونها مع قوى النظام، تمثل الحد الفاصل بين النصر و الهزيمة، أو مثلما يعبر عنه John B.Putsay[3] "إذا لم تتم عملية تعاون بين الشعب و النظام، فإن كل مسعى لقمع الثورة سوف يكون مآله الفشل"

لكسب الجماهير لجانبه، يلجأ النظام القائم إلى سبل متعددة، تصب كلها في اتجاه واحد يتمثل في إقناع الشعب بأنه لا يمكن أن يتحقق كل من أمنه و رفاهيته، و طموحاته... إلا في إطار الشرعية، بعيدا عن أي لجوء إلى العنف. مع ذلك يبقى من الصعب تمرير هذا الخطاب إذا ظلت الأوضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية تحول دون ذلك. و عليه و في انتظار إدخال ما يمكن من إصلاحات تلجأ الأنظمة القائمة إلى وضع ترتيبات عملية ملموسة مثل إعادة إسكان القاطنين في المناطق الساخنة إلى مناطق يسهل مراقبتها، و إعلان بعض المناطق مناطق محظورة، إضافة إلى تعزيز المراقبة الأرضية و الجوية لضبط تحركات المتمردين.

تعتبر عملية إعادة إسكان مجموعة سكانية بكاملها من منطقة نائية مضطربة إلى أخرى يراقبها النظام أحسن وسيلة لوقف الدعم عن الثوار. مع ذلك

فإن هذه المسألة يجب أن تتم بطريقة جد مدروسة، و إلا بإمكانها أن تعطي نتائج عكسية. لأن الأمر يتعلق بتغيير جذري في نمط حياة الناس و المحيط و العلاقات الأسرية و القبلية و كذا أنواع أنشطة كسب الرزق. لأن الناس عموما لا يتقبلون بكل سهولة تغيير جذري في نمط حياتهم. و عليه يلعب اختيار موطن إعادة الإسكان الجديد دورا حيويا. حيث يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر،وهذا إذا أراد فعلا القائمين على إعادة الإسكان أن تتم العملية بمرونة وألا يتسببوا في زيادة تذمر المبعدين بدل من كسبهم.

إن عملية إعادة الإسكان لا تمثل إلا جانبا من المخطط الشامل لإعادة إحكام القبضة على الجماهير. فبعد القضاء على التهديد الناجم عن احتمال تجاوبهم مع دعوة المتمردين، تقوم الأنظمة القائمة بعمل مكثف في اتجاه الجماهير لكسبها إلى جانبها. و هنا كذلك يستنجد المناهضون للثورة بكتابات بوتسي الذي يحدد ما يسميه "ستة عناصر للتحكم في الجماهير و خاصة الريفية منها:

1- نشاطات الجيش الخاصة بالعلاقات العامة.
2- البرامج العسكرية الخيرية.
3- برامج التوعية.
4- إنشاء لجان إعادة الأمن.
5- إنشاء نظام للمكافأة و القهر.
6- توفير الأمن المادي اسكان القرى.

لعزل و تأمين الجماهير من نفوذ و دعاية المتمردين، يركز خبراء مناهضة الحرب الثورية بنسب متفاوتة على:

أولا: الإصلاحات، و التي في غالب الأحيان تتراوح بين مسائل ذات صلة بالبنية العليا أو البنية السفلى للمجتمع. يمثل كل من شيوع الرشوة في الدوائر الحكومية، وسوء الإدارة، و التفاوت الاقتصادي والاجتماعي مصادر لتذمر الشعوب، ومن هنا جاءت ضرورة معالجتها رغبة في التقليل من استياء الشعب.

حيث يسود الاعتقاد أن مثل هذه الإجراءات الملموسة يمكنها أن تثمر في إبعاد الجماهير عن الاستجابة إلى دعاية المتمردين القائمة على ضرورة حمل السلاح كوسيلة فريدة لإحداث أي تغيير.

للخوض في مثل هذه المشاريع تعترض الأنظمة القائمة كثيرا من المشاكل والعوائق. بادئ ذي بدء يجب على هذه الأنظمة أن تمرر هذه المشاريع مع كسب عامة الشعب إليها بل وكذلك النخبة على وجه الخصوص. إذ على النخبة أن تقتنع بضرورة الإصلاحات إن لم ترد أن تفقد كل شيء، و هنا كذلك ليس الأمر سهلا. إذ يجب على النظام أن يكون صريحا و يفي بوعوده الرامية إلى الإصلاح. لأن التجارب تظهر، أنه في كثير من الحالات تقوم الأنظمة الفاسدة بمنح شيء باليد اليمنى

وسحبه باليد اليسرى. بكلمة أخرى، لابد من إقناع المجتمع برمته بالمخاطر التي تعترض الأمة إن بقيت الأمور على حالها. و لكن وبدون إثارة الفزع و في نفس الوقت فكل حديث عن الإصلاح يجب أن يترجم على أرض الواقع الملموس كي يراه العام و الخاص.

ثانيا: وهذا يصح بالنسبة لأي دولة نامية تتعرض إلى وضعية تمرد، لا يستطيع النظام القائم الغوص في مشاريع إصلاحات اقتصادية واجتماعية في حين بقاء مسألة استمرار النظام في مهب الريح. إن الموارد القليلة المتوفرة للنظام القائم غالبا ما تستعمل في عملية حفظ البقاء أي شراء الأسلحة ووسائل اتصال متقدمة وأدوات مراقبة.

ثالثا. و هذه النقطة لها علاقة بالجانب النفسي، يجب على النظام القائم ألا يعطي صورة تظهره في وضعية دفاعية. فرد فعله يجب ألا يكون دائما نتيجة ضغط الثوار. و هذه المرتبة لا يمكن بلوغها إلا في وضعية القوة.

رابعا. يمثل عامل الزمن عاملا حساسا في كل ما سبق ذكره. بقدر ما يسارع النظام القائم ويتجاوب مع مطالب الجماهير وانشغالاتهم ويحاول التخفيف منها،

يكون باستطاعته أن يتحكم في الوضع. هذا مع العلم أن هناك تضارب في الآراء حول لمن تعود الأسبقية: إجراء الإصلاحات أو الرد العسكري لتهديدات المتمردين. في المقابل كل خبراء الحرب الثورية يجمعون على ضرورة إحداث التغيير. وأحسن وسيلة لمجابهة كلا الأمرين هو العمل على الجبهتين معا. وهنا كذلك تظهر حساسية عامل الزمن[4].

عموما لا توجد هناك وصفة معينة تمكن الأنظمة القائمة من مجابهة التهديدات المجسمة الخاصة بالوضعية الثورية، أو مثلما يعبر عنه روسطو Walt W. Rostow "أحسن وسيلة لمجابهة الحرب الثورية هي الحيلولة دون وقوعها"[5] مع ذلك تبقى هذه الوضعية المثالية تمثل مبتغى صعب المنال، لأن واقع الأمور يفرز دائما جماعات من المستاءين الغير قادرين على التأقلم مع نظام معين، و إذا حدث هذا الاستياء عند جماعة عدوانية متعصبة تتوفر على قيادة كفيلة، ذات صيت وانتماء جماهيري، سوف لن يطول الأمر في خلق الظروف المؤدية إلى منازلة دموية بين الطرفين.

إن إراقة الدماء تمثل في حد ذاتها غلق لقنوات الاتصال بين المتنازعين. ولكن، وحتى يتمكن عنف النظام القائم من مجابهة تحدي عنف المتمردين يجب أن يخضع الوضع العام إلى تحليل منهجي سليم. في مقدمة المسائل، على النظام القائم أن يحدد بشكل دقيق المسائل التالية:

تقدير الضرر تقديرا دقيقا. تحديد المنطقة، أو المناطق المتورطة في التمرد، تقدير عدد المتمردين و مصادر إمداداتهم، ضبط قواعد تدريبهم، و أخيرا إحصاء قدرات الخصم التنظيمية و الإدارية، و أكثر من ذلك، إذا تعلق الأمر بتنظيم هرمي مثلما هو الشأن بغالبية الحركات التمردية، على النظام القائم أن يتعرف في أسرع وقت على الفرد أو الجماعة التي تقع على رأس ذلك الهرم. كل هذه المعلومات سوف تستعمل من طرف النظام القائم حين يحين الوقت لتوجيه الضربة القاضية إلى قلب التمرد. و هذا الأمر يسري جنبا إلى جنب مع الغاية المتمثلة في أن الممر الإجباري في

اتجاه بلوغ النصر ضد قوى التمرد يكمن حتما في تحطيم الذراع السياسي و العسكري لتنظيمه السري.

وكما أن هزيمة المتمردين عسكريا هي أولوية الأولويات، غالبا ما تجد الأنظمة القائمة نفسها تشتغل على الجبهتين معا. أولا تقوم الأنظمة القائمة باتخاذ تدابير لإضعاف و كشف الغطاء عن المتمردين ثم تأتي محاولة الاشتباك معهم و إلحاق الضرر بهم.

تتضمن الخطوات الرامية إلى إضعاف المتمردين العناصر التالية:

1- عزلهم عن باقي المجتمع.

2- تنشيط عملية المراقبة البرية والجوية للحدود ومصادر الاتصال الأخرى المشكوك في استعمالها من طرف المتمردين مثل طرق الإمدادات[6].

إن المراقبة المحكمة هي أحسن وسيلة لقطع أي إمداد خارجي للمتمردين. هذه المهمة تستلزم قوة بشرية معتبرة و كذا رأسمال يصعب على الأمم الصغيرة توفيره، إن لم تكن ثمة ترتيبات تسمح لحليف خارجي غني بسد هذه الثغرة.

3- عدم الاعتماد على مبدأ "البلد الضروري Le Pays Utile"[7] الذي يعني ترك مساحات كبيرة من الوطن تحت هيمنة المتمردين. فمثل هذه الخيارات التكتيكية، لها من العواقب ما لا يحمد عقباه. لأن العديد من الوضعيات المماثلة أظهرت أنه إن ترك الأمر على هذه الحال فلن يمر وقت طويل حتى يصبح النظام القائم مهددا حتى في عقر داره فيما يعتبره "البلد الضروري" و عليه و حتى في حالة قلة أو انعدام الوسائل الضرورية، على النظام القائم في زمن الضعف المادي أن يسعى إلى تطبيق مفهوم مراقبة الكل و لا شيء "Tout et rien" و الاحتفاظ بالمبادرة، بدل السماح للمتمردين بحرية الحركة في المنطقة التي وقع عليها اختيارهم و التي إن ظلت الأمور على حالها سوف يقوم عليها! ما يعرف بالحكم الفعلي Gouvernement de Facto و نشأة التنظيمات الموازية: "Hierarchies parallèles"

4- و بما أن في مستهل الحرب الثورية ينقص الثوار المستلزمات الأساسية مثل اللباس، و السلاح، و الغذاء بانتظام، فإنه ليس مرهقا ماديا على الأنظمة القائمة تكييف جيوشها مع واقع الحرب الثورية. قد يكفي الاعتماد على فرق عسكرية صغيرة تحمل سلاحا خفيفا للقيام بدوريات راجلة في المناطق المشكوك فيها. بالفعل، إن الاعتماد على العمليات الراجلة أثبت نجاعته على أنه أحسن السبل لتدريب جيش النظام على تحمل المعاناة الميدانية.

5- قد يكفي التواجد الملحوظ لقوى الأمن في الأماكن الحساسة، لمضايقة المتمردين و الدفع بهم بالبقاء في معاقلهم لسحب المبادرة منهم، إلى حين خلق الوضعية الموضوعية التي تمكّن من قيام قوى النظام القائم بالهجوم المضاد النهائي ضد قواعد المتمردين.

و بخصوص هذه النقطة الأخيرة بالذات، تعتبر مسألة بلوغ المبادرة و المحافظة عليها أحد العوامل الأساسية نحو إحراز النصر النهائي ضد المتمردين. و لبلوغ هذا الغرض، على الأنظمة القائمة أن تقوم بخيار أول يكمن في كيفية استغلال واستثمار ما هو متوفر لديها من طاقات. بعبارة أخرى عليها أن تحدد فيما كانت الوضعية الثورية تتطلب الاعتماد على عمليات عسكرية واسعة لا تجدي نفعا و لا تثمر إلا إذا كانت قوة المتمردين مركزة في مكان معين. أو إذا كان المتمردون يتنقلون في شكل و حدات كبيرة. مع ذلك فهناك استثناء لهذه القاعدة و يتمثل في عملية البحث و التدمير Search and destroy [8] و هي عملية تستلزم بحكم الضرورة أعدادا كبيرة من الجيوش، و لهذا لا يمكن القيام بها بنجاح من طرف مجموعة محدودة من الجند.

6- مع ذلك، فعلى العموم، إن العمليات المنجزة على نطاق محدود هي الأكثر نفعا لأنها تسمح بسرعة الحركة و بمرونة اتخاذ القرار، إضافة إلى أنها غير مكلفة ماديا مما يجعلها لا ترهق طاقات أي نظام.

إن أنصار العمليات المحدودة يصرون على تكوين مجموعات صغيرة منقولة أو نصف منقولة من فيالق الموت "Commandos Spéceaux" ذات التدريب

العالي تتقدم الجيوش العادية و يقع على عاتقها تفتيش المناطق المشكوك فيها، و نصب الكمائن للخصم ومهاجمة المواقع التي يتحصن بها. بمعنى آخر، تعلى قوى النظام القائم أن تجمع بين تكتيكي "البحث و التدمير" Search and destroy و"التامين و الاحتفاظ" Secure and hold.

إن سلاحي الطيران و البحرية إن استعملا بعقلانية يمكنهما أن يتحولا إلى أدوات، فعالة في حملات الأنظمة ضد قوى التمرد. إن القصف المستمر لقواعد المتمردين و كذا استعمال الطائرات الاستكشافية و خاصة الهليكوبتر لكشف الغطاء عن ملاجىء المتمردين يمثل عاملا قاتلا لهم، و بخاصة في مرحلة اتساع رقعة التمرد. إلا أن الطيران بالرغم من نجاعته، فيمكن أن يفضي إلى نتائج عكسية إن استعمل استعمالا عشوائيا[9].

خلاصة:

إن التطورات التي عاشتها فرنسا داخليا و خارجيا بعد الحرب العالمية الثانية و بخاصة تلك الناجمة عن تفاعل القائمين على أجهزتها العسكرية و السياسية مع بعضهم البعض و تباعد رؤاهم حول أنجع السبل للمحافظة على عظمة فرنسا (الإبقاء على المستعمرات أو التخلص منها). جعل الأوائل يسعون إلى اختراع استراتيجية جديدة لمجابهة الحرب الثورية استنبطوها من فهم معكوس للفلسفة العسكرية لماوتسي تونغ و غيره من رواد الفلسفة الثورية في العالم آنذاك. مع ذلك و مع كل ما وصل إليه تخمينهم في هذا المجال إلا أنهم لم يتمكنوا من وقف عجلة التاريخ و الحيلولة دون استقلال المستعمرات أمثال الجزائر.

الهوامش:

-Kelly, George A., "Algeria, the Army, and the Fifth Republic 1 (1959-1961): A Scenario of civil –Military conflict"

Political Science Quarterly. Vol LXXIX sept.1964 N°3.

2– خلق المحتشدات Cantonnement ، المساحات، المحرمة.

-John S.Putsay, Counterinsurgency warfare New York 1965 3 P.86

- Putsay P.P 94-954

-Walt W.Rostow. countering Guerilla Attack, PP464-4715

- Roger Trinquier, modern Warfare; New York 1964 P.96

- Putsay. PP.103-1137

-Otto Heilbrunn, Partisan Warfare, P.1048

- George K.Tanham, some dilemmas of Counterinsurgency. 9 1975.

بيليوغرافيا إضافية:

- Grozier, Brian The Rebels, A study of Postwar Insurgency. London 1960

- Dunn, John. Modern Revolutions. London 1972.

- Eckstein, Harry ed. Internal war: Problems and approaches New York 1964.

- Wilkinson, David, Revolutionary war: The elements of victory and defeat. California 1975.